إشكالية البناء الديمقراطي في العراق بين التثيل والتفاعل

أ.م.د. ايمن احمد محمد الشمري
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص:

عانت المؤسسات السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ من خلل بنيوي، يتصل بطبيعة المجتمع العراقي، الذي لم يألف الديمقراطية كمنهج للحكم، فلم يتم العمل على تنمية هذا المجتمع وتحويله من مجتمع تقليدي الى مجتمع متطور، إذ ظلت العادات والتقاليد العشائرية متحكمة بإدارة الدولة، وتمركزت السلطة بيد الأحزاب، التي عملت على احكام السيطرة على الدولة والمجتمع، كونها أستندت إلى المحاصصة والنزعة الهوياتية في الحكم، مما أدى الى ترهل الدولة، وعدم فاعلية مؤسساتها ونخبها السياسية، وانتشار الفساد السياسي، وضعف الرقابة، فضلاً عن انقياد المجتمع وراء الهوية الفرعية، والذي بدوره القى بنتائجه السلبية على التمثيل السياسي للمواطنين، إذ تحكمت به مجموعة من العوامل لا تمت للديمقراطية بصلة ولا تقترب من المواطنة، واختزلت العملية الديمقراطية باجراء الانتخابات التي لم تحقق السياسات العامة لتفضيلات جمهور الناخبين، وابتعاد البرلمانيين، والوزراء والإدارة العامة عن تحقيق أهداف المجتمع، وبذلك

فقد النظام السياسي الفاعلية ما بين الناخبين ومن يمثلهم، وتفاقمت أزمة بناء الديمقراطية في العراق.

كلمات مفاتيحية: الديمقراطية، التمثيل، التفاعل.

المقدمة:

تعد عملية البناء الديمقراطي من أعقد العمليات وأطولها زمناً، كونها تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المتنوعة في أي مجتمع، وتتلازم مسارات بنائها مع مسارات العديد من الظواهر السياسية سواء كانت سلبية أم ايجابية، ويرى عدد من الباحثين ومنهم فوكوياما ان الديمقراطيات نادرة نسبياً عبر التاريخ، وقد دَشَّنَ العراق في بداية تكوين دولته الحديثة في العام ١٩٢١ الديمقراطية، التي فُرضت عليه بفعل عامل خارجي (الاحتلال البريطاني)، فكانت الديمقراطية التمثيلية عبارة عن قرارات سلطوية أثرت على صيرورتها ومسارها التراكمي، فالديمقراطية ليست نمطاً جاهزاً ومُعد سلفاً يمكن استعماله في أي وقت، متى قرر الحاكم أو الشعب أو الإرادة الخارجية ذلك، كونها مناخ يفرض نفسه تدريجياً كأمر واقع، بالتوازي مع نمو وعي الشعب وتطور استعداداته وتفاعله ليكون اهلاً لممارسة الديمقراطية الحقيقية، إلى أن تم اجهاضها في العام ١٩٥٨، وتشكيل نظام سياسي وفق الأطر التقليدية، لا يؤمن بالديمقراطية فكراً وسلوكاً، ليتجه نظام الحكم في العراق صوب الدكتاتورية، ولم تشهد الحياة السياسية في العهد الجمهوري أية عملية بناء ديمقراطي، فكانت من نتائجها اسقاط النظام السابق بفعل العامل الخارجي في العام ٢٠٠٣، والتأسيس لإقامة نظام حكم ديمقراطي في العراق، على انقاض عقود من الإرث السلطوي، وثقافة الخضوع، لتبقى إشكالية تمثيل الشعب محكومة بنمط تفكير سياسي محدد و محدود يعبر عن انغلاق العقل السياسي العراقي، وهيمنة سرديات الماضي من

دون انتاج أفكار وسياسات تنموية، ومحكومة أيضاً بمشاركة سياسية شعبية غير عقلانية تشوبها دوافع فئوية في مجتمع تقليدي منغلق، والتي تقف بالضد من الفكرة الديمقراطية الجامعة للتنوع والتعدد في الأفكار، وتضمن الحق للمواطن في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

اشكالية البحث: كيف يمكن بناء نظام ديمقراطي في مجتمع تقليدي، لا تؤمن نخبه السياسية بجوهر الفكرة الديمقراطية كمنهج عملي، قائم على المواطن، والحرية والحقوق السياسية.

فرضية البحث: إن عدم استكمال شروط بناء نظام ديمقراطي في العراق يعود لبقاء المجتمع ضمن الأطر التقليدية ولضعف وجود تفاعل مابين المواطنين والنظام السياسي، لعدم قدرة الأخير على انجاز حاجات المجتمع وانحسار الرضا والقبول بمخرجات السياسات وفقدان شرعيتها.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين: الأول يتناول الأسس الفلسفية لجوهر فكرة الديمقراطية وتمثلاتها السياسية – الاجتماعية. أما الثاني تعلق بإشكالية التمثيل والتفاعل السياسي في العراق بين الحزبُقراطية والديمقراطية.

المبحث الأول: الأُسس الفلسفية لجوهر فكرة الديمقراطية وتمثلاتها السياسية – الاجتماعية

تعود الديمقراطية بجذورها الفلسفية إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو وإلى التطبيق الإثني، وجوهرها توسيع دائرة الحقوق بين البشر بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة[1]. ولا تقتصر الديمقراطية على مجموعة من الضمانات الدستورية، أي على حرية سلبية، إنها

[1] فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٤، ص٣١.

نضال تخوضه ذوات فاعلة سواء كانت فردية أم جماعية، لتحويل الوضع القائم المعاش إلى فعل حر عبر استخلاص الدروس من خبرتها، في ثقافتها وبحريتها، ضد منطق هيمنة السلطة. والنظام الديمقراطي هو صيغة الحياة السياسية التي تزود العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية، هو الصيغة التي تحمي أوسع تنوُّع ممكن وتعترف به[٢].

أولاً: فلسفة الديمقراطية ومرتكزاتها القِيَمّية.

تقوم الفكرة الديمقراطية على أن الحرية الإنسانية، هي حرية العقل بالدرجة الأساس، حرية الإيمان والضمير، حرية الرأي والاجتماع لتبادل الرأي، وحرية الصحافة كوسيط للاتصال، ومن دون هذه الحقوق لا يعود الأفراد أحراراً للإرتقاء، وسيحرم المجتمع من جهودهم ومواهبهم وأفضل اسهاماتهم، وعندما يسلب الإنسان حرية عقله، وينوب عنه من يتخذ القرار، يكون معفياً من المسؤولية، ويسلب الإحساس والحرص على الصالح العام، ويصبح سلبيا ويكتفي بأقل العمل، الذي يقيه من التقصير، والذي يتجنب المبادأة والمغامرة والإبداع [٣]. فالحرية هي القدرة التي تُمَكِّن الإنسان أن يكون سيد نفسه[٤].

وتستند الفكرة الديمقراطية إلى المساواة القانونية والسياسية بين الأفراد، ونقصد بالمساواة هنا المساواة في الفرص، وليس المساواة الطبيعية، حتى يُمنح أصحاب المواهب الفردية حق التميز، والنمو، والإبداع، وحمايتهم من الإضطهاد[١]. فالغاية الأسمى للديمقراطية هي المساواة السياسية أمام القانون،

---

[٢] ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، ط٣، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٩-٢١.

[٣]عادل مصطفى، فقه الديمقراطية، مؤسسة هنداوس سي آي سي، المملكة المتحدة، ٢٠١٨، ص ١٥.

[٤] أحمد سليم البرصان، علم السياسة، دار زهران، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٤، ص١٥٥.

[١] عادل مصطفى، فقه الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

والدولة الديمقراطية هي الدولة التي يكون فيها القانون واحد للجميع وتتحقق فيها المساواة في المشاركة في الأعمال وفي السلطة[٢].

ويرى اليكسي دو توكفيل يجب أن لا ينظر إلى الديمقراطية على أنها نظام سياسي فقط، بل أنها تميل إلى أن تكون واقعاً اجتماعياً، بمعنى أنها تحدد طبيعة العلاقات بين المواطنين، ومن هذا المنظور علينا أن نفهم المساواة على أنها مساواة في الشروط، إذ لاحظ توكفيل في أمريكا تغيراً اجتماعياً حقيقياً بانتقال المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث، يترجم بتحويل عميق لتنظيم البنية الاجتماعية، وأن الظاهرة التي يقوم عليها هذا الانتقال من واقع ارستقراطي إلى واقع اجتماعي ديمقراطي، هي عملية ديناميكية، اسماها المساواة في الشروط، أي أنها مساواة في السياسة، ومساواة في الاعتبارات، ومساواة في الفرص على حدٍ سواء[٣].

بمعنى آخر، إن المساواة لا تعني غطاء من التماثل، لكنها بالأحرى تعني جعل ظروف الوجود الاجتماعي تلك "متساوية"، وهي الظروف التي يعتقد أنها حاسمة لسعادة ورفاهة البشر[٤].

وتستند الفكرة الديمقراطية إلى أنه ليس هناك فردُ بَلَغَ من الحكمةِ أن يُعرِّفَ للآخرين مصالحهم، ووسائل سعادتهم وخيرهم أكثر منهم، وأن يفرضها عليهم بغير رضاهم، ومن ثم لهم الحق في تحديد هذا النظام، لذا فإن الشكل السياسي ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الغايات الكامنة في العلاقات

---

[٢] ولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٨٤، ص١١٧.

[٣] إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة: جهيدة لاوند، بلا، بلا، بلا، ص١١، ص٣٢.

[٤] أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة، ترجمة: لبنى الريدى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٨٣.

البشرية، وللإرتقاء بالشخصية الإنسانية، يقول الفيلسوف الأمريكي الكبير جون ديوي (١٨٥٩-١٩٥٢) إن حق الاقتراع العام، والانتخابات المتكررة، ومسؤولية اصحاب السلطة السياسية أمام الناخبين، ما هي إلا وسائل قد ثبت نفعها في تجسيم الديمقراطية كطريقة إنسانية حقة للعيش، إنها وسائل وليست غايات، ويتعين الحكم عليها على أساس قدرتها على تحقيق غاياتها، ونحن إذا وضعنا الوسائل موضع الغايات التي تخدمها هذه الوسائل فستكون فعلتُنا ضرباً من الوثنية وعبادة الأصنام[١].

ثانياً: التمثلات السياسية – الاجتماعية للديمقراطية

لما كانت الفكرة الديمقراطية تستند أساساً إلى مجموعة من القيم كالحرية الإنسانية والمساواة السياسية والقانونية، وغيرها، التي نادى بها المفكرون، من أجل بناء الإنسان وحفظ كرامته، إلا أن مسيرة الديمقراطية كمنهج إجرائي لإدارة الشأن العام كانت شائكة وفشلت في كثير من البلدان، ومع تزايد ثقافة تبادل الآراء عاودت الأفكار الديمقراطية باكتساح الساحات السياسية لا سيما بعد الحروب وما يحدث فيها من انتهاكات وتقييد للحقوق والحريات، وبدأت تظهر الحاجة إلى ترسيخ المعالم الحقة للديمقراطية لاسيما عند اشتداد الطغيان، وممارسة الأنظمة السياسية القوة والترهيب من طرف السلطة ضد الشعب، ونتيجة الضغوطات والظروف القاسية التي آلت إليها المجتمعات بدأت تظهر بعض الأفكار والآراء موسومة بالحرية، وارتفعت الأصوات للمطالبة بإبداء الرأي والمشاركة في شؤون الحكم. وكان لا بُدَّ من العمل للحد من سلطة الحكام عبر ايجاد آليات تنظيمية من شأنها أن تجعل من الأفكار الديمقراطية واقع

[١] جون ديوي، دفاع عن الديمقراطية، في: الفلسفة وقضايا العصر، الجزء الثاني، ترجمة: احمد حمدي محمود، الألف كتاب الثاني، ٩٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص٢٤.

اجتماعي ملموس، وتقنين الصراع بين السلطة والحرية، كنتيجة طبيعية لتعايش هذين المتناقضين.

لذا نجد أن التمثلات السياسية – الاجتماعية للديمقراطية تركزت في المؤسساتية، وتقييد سلطة الحكام. وعلى النحو الآتي:

أ- المؤسساتية.

إن مفهوم المؤسسات يشير إلى كل من المنظمات الرسمية، والقواعد، والإجراءات والاحكام غير الرسمية التي تنظم السلوك السياسي، ويستلزم التحليل المؤسساتي شموله للنسق الكامل من مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية التي تشكل الكيفية التي يحدد الساسة الفاعلون بمقتضاها اهتماماتهم ومصالحهم، والتي تنظم علاقتهم بالسلطة وبغيرهم من الجماعات الأخرى، وينضوي تحت هذا السياق قواعد المنافسة الانتخابية، وهيكل النظم الحزبية، والعلاقات البينحكومية، وهيكل المؤسسات الفاعلة وتنظيماتها[١]. فالديمقراطية وفق ما يرى شومبيتر[*] ذلك الترتيب المؤسسي الهادف إلى إتخاذ قرارات سياسية تحقق الصالح العام عبر تمكين الشعب نفسه من أن يقرر القضايا عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته[٢].

---

[١] مجموعة باحثين، السلطوية في الشرق الأوسط "النظم الحاكمة والمقاومة"، تحرير: مارشا بريبشتاين بوسوزني و ميشيل بينر أنجريست، ترجمة: طلعت غنيم حسن، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٤.

[*]جوزيف ألويس شومبيتر (بالألمانية: *Joseph Schumpeter*) (٨ فبراير ١٨٨٣ – ٩ يناير ١٩٥٠) عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي. اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد. ينظر:https://ar.wikipedia.org/wiki

[٢] ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة: فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٠٦، ص ٣٢١.

وتعد المؤسسات الحرة حجر الزاوية في بناء المجتمع الديمقراطي، كونها منفتحة على النقد، وتتيح للمجتمع تغيير رأيه فيما ينبغي أن يكون عليه الحكم، وأن يوضع التغيير موضع التنفيذ من دون اللجوء للعنف. فالمجتمع الذي يمتلك نُظماً ومؤسسات حرة هو جدير من الوجهة العملية أن يكون أكثر نجاحاً في مراميه المادية وغير المادية بالمقارنة مع المجتمع الذي لا يمتلك هذه النظم، إذ يتصف المجتمع بأنه فاعل في عملية حل المشكلات problem solving، وحيث أن الأخيرة تستلزم الطرح الجريء للحلول المقترحة الخاضعة للاختبار النقدي لاستبعاد الحلول الفاشلة ونبذ الأخطاء، فإن أصلح المجتمعات هو الذي يسمح بالاختلاف ويُصغي إلى شتى الآراء، ويتبع ذلك بعملية نقدية تُفضي إلى إمكان حقيقي للتغيير في ضوء النقد، هذا المجتمع الديمقراطي المؤسسي المنظم وفق تلك التوجهات سيكون أقدر من غيره في حل مشكلاته، وأكثر نجاحاً في تحقيق أهداف مواطنيه وهو ما يسميه كارل بوبر(**) بالمجتمع المفتوح(١). إن

(**) كارل ريموند كارل بوبر (بالألمانية: *Karl Raimund Popper*) (٢٨ يوليو ١٩٠٢ في فينا – ١٧ سبتمبر ١٩٩٤ في لندن) فيلسوف نمساوي–إنكليزي متخصص في فلسفة العلوم. عمل مدرسا في كلية لندن للاقتصاد. يعد كارل بوبر أحد أهم وأغزر المؤلفين في فلسفة العلم في القرن العشرين كما كتب بشكل موسع عن الفلسفة الاجتماعية والسياسية.

والداه يهوديان بالأصل لكنهما تحولا للديانة المسيحية، إلا أن بوبر يصف نفسه بالأدري. درس الرياضيات، التاريخ، علم النفس، الفيزياء، الموسيقى، الفلسفة وعلوم التربية. عام ١٩٢٨ حصل على درجة الدكتوراه في مجال مناهج علم النفس الإدراكي. ١٩٣٠ تزوج، وبدأ كتابة أول أعماله، الذي نُشر في صورة مختصرة بعنوان "منطق البحث" ١٩٣٤ وفي طبعة كاملة عام ١٩٧٩ بعنوان "المشكلتان الرئيسيتان في النظرية المعرفية". ١٩٣٧ هاجر إلى نيوزيلندا حيث قام بالتدريس في عدة جامعات هناك، وألف كتاب "المجتمع المفتوح وأعدائه" ١٩٤٥، والذي اكتسب من خلاله شهرة عالمية ككاتب سياسي. أهم سمة تميز أعماله الفلسفية هي البحث عن معيار صادق للعقلانية العلمية. ما بين

وجود مؤسسات فاعلة في المجتمع المفتوح هدفها حماية الحرية، هذه المؤسسات تمثل سلطة الدولة وقوتها، وتهدف الى حماية المواطنين من السلطة التعسفية عبر هذه المؤسسات الاجتماعية والقانونية[٢]. وتحقق المؤسسات الديمقراطية فكرة التوازن الدقيق والمستدام بين المصالح المتعارضة للأكثرية ومصالح الأقليات والأفراد بشكل عام، ومن هنا جاءت فكرة الديمقراطية الليبرالية، وتتمدد هذه الفكرة لتشمل التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبين المناطق والقبائل والأعراق، ومن هنا جاءت فكرة اللامركزية، وبين السلطات الدينية والدنيوية، ومن هنا جاءت فكرة العلمانية[٣]. مما تقدم ذكره نفهم أن الديمقراطية ليست الحل، الديمقراطية تقدم لنا الإمكانية لايجاد حل عبر مؤسسات حرة، وذلك بخلاف الأنظمة السلطوية[٤].

أما بناء المؤسسات في العراق بعد التحول السياسي في العام ٢٠٠٣ ، فلم يتم وفق السياقات الديمقراطية، بأن تكون المؤسسات تلبية لحاجات المجتمع بقدر ما كانت عملية توزيع مصالح بين القوى السياسية الحاكمة، وتم إخضاع تلك المؤسسات إلى مساوات سياسية ومحاصصة حزبية وفئوية، لم تكن معبرة عن

عامي ١٩٤٩ ــ ١٩٦٩ عمل أستاذاً للمنطق والمناهج العلمية بجامعة لندن. حصل في عام ١٩٦٥ على لقب "سير". أنظر :https://ar.wikipedia.org/wiki

(١) نقلاً عن: عادل مصطفى، فقه الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٤-٥٥.

(٢) محمد هاشم رحمة البطاط، المرتكزات الفكرية السياسية للمجتمع المفتوح عند كارل بوبر، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٩)، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٤٩.

(٣) محمد فخري راضي، الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ١١.

(٤) إيليا حريق، الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٧.

توازن مصالح فئات الشعب، لذلك فقدت الديمقراطية الناشئة في العراق بناء مؤسسات سياسية واجتماعية مستقلة، وبدلاً من أن تكون أداة للنظام السياسي في تحقيق أهدافه أصبحت أداة لتحقيق مصالح الأحزاب السياسية، مما أثر سلباً في عملية بناء النظام الديمقراطي وهشاشة البنى الداخلية لتلك المؤسسات، وعززت من سلطة الأحزاب السياسية على حساب سلطة القانون.

ب- تقييد سلطة الحكام.

السلطة في المجتمع الديمقراطي، ليست هي القوة الغالبة المنطلقة بغير حدود أو قيود، لكنها قوة منظمة مسخرة لخدمة غايات المجتمع وفي حدود ما تفرضه القواعد القانونية التي تتفق عليها الإرادات الحرة لأعضائه، ومن هنا تكون السلطة مشروعة بقبولها من الأفراد المكونين لهذا المجتمع، ومشاركتهم في تنظيمها بما يعود بالنفع على الجميع، من دون أن ينفرد بها فرد أياً كان، أو جماعة أياً كانت تستأثر بها بغير حق أو سند وتخول لنفسها مهمة الإستيلاء عليها بغير قبول ورضاء صريح من المواطنين الذين ما وجدت هذه السلطة وما ارتبط بها من امتيازات قانونية إلا لخدمتهم، فلم تكن السلطة في المجتمع الديمقراطي غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة من أجل غاية تتمثل في صالح وسعادة البشر[١].

لذا سعى المفكرون وفقهاء السياسة إلى تقييد السلطة عبر إجراءات وممارسات لحماية الحقوق الحريات العامة، أهمها:

[١] محمد أحمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ١٠٣-١٠٤.

١- فصل السلطات.

يرى أفلاطون بأن وظائف الدولة يجب أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوازن والتعادل حتى لا تنفرد هيئة واحدة بالحكم وتمس بالسلطة والشعب، مما قد يؤدي إلى وقوع انقلاب أو ثورة، و لتجنب فصل وظائف وهيئات الدولة، على ان تتعاون بينها وتراقب بعضها بعضا منعاً للإنحراف. ويرى أرسطو أنه من الأحسن للنظام السياسي، توزيع السلطة فيما بين الهيئات المختلفة، لتتعاون تجنباً للاستبداد[٢].

٢- الانتخابات الديمقراطية.

يحتل مفهوم "الانتخابات الديمقراطية"، عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرّف جوزيف شومبيتر الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[١]. ووضع روبرت دال الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، مؤكداً على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، عاداً أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو الآتي: حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة - حرية التعبير - حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة - إجراء انتخابات حرة ونزيهة. أي أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي "ذروة

---

[٢] حافظ الدليمي علوان حمادي، النظم السياسية في أوربا الغربية و الولايات المتحدة، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، ٢٠٠١ ، ص ١١٩ .

[١] Joseph Schumpeter ،*Capitalism, Socialism, and Democracy*, Harper ,New York, 1950,p 259.

الديمقراطية وليس بدايتها" عند دال، فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية، وهي لا تنتج لا الديمقراطية ولا الحريات والحقوق[٢]. لذا فهي آلية من آليات تقييد سلطة الحكام عبر هيأة الناخبين عن طريق الاقتراع الحر.

وبشكل عام تدور مضامين الانتخابات الديمقراطية حول معيارين رئيسيين، الأول هو "حرية الانتخابات"، أي ضرورة احترام حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسة، والثاني هو "نزاهة" عملية إدارة الانتخابات. غير أن التجارب المعاصرة للدول الديمقراطية تشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تُجرى إلا في نظم حكم ديمقراطية، إذ هي آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسة للديمقراطية، وليس هدفاً في حد ذاتها. كما تعد الانتخابات الديمقراطية شرطاً ضرورياً وليس كافياً لنظم الحكم الديمقراطية، فمجرد إجراء الانتخابات الديمقراطية لا يعني أن نظام الحكم أصبح نظاماً ديمقراطياً[٣].

٣- الدستور.

في المراحل الانتقالية نحو الديمقراطية، حيث تكون الدول حديثة الخروج من مرحلة حكم دكتاتوري أو عسكري أو استعماري أو عنصري، تبدأ عملية بناء الدولة الجديدة عبر وضع دستور جديد يجسد القطع مع النظام السابق بإرساء منظومة قانونية جديدة، تقوم على نظام سياسي ديمقراطي، يكون التداول فيه على السلطة سلمياُ، وتُضمن وتُعزز حقوق وحريات المواطنين، وبوضع عقد اجتماعي جديد، ليس بين الدولة وكل فرد من أفراد الشعب فحسب؛ وإنما كذلك

---

[٢] See: Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* , Yale University Press ,New Haven, 1971,p34.

[٣] عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، https://www.achr.eu/old/art220.htm، في ٢٠٢١/٥/٢٤.

بين الدولة و مختلف المجموعات المحلية من جهة، وبني المجموعات المحلية فيما بينها من جهة أخرى[١].

٤- أجهزة الأشراف والمراقبة الرسمية وغير الرسمية.

وتشمل السلطات الثلاث في النظام السياسي التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمؤسسات والأجهزة التنفيذية، ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن المعارضة السياسية، التي توفر رقابة أفقية تتمثل بالرأي العام، وتؤدي هذه المؤسسات وظيفة الرقابة على السلطة وأعمالها للحد من تعسفها، وتقييد سلطة الحكام بما يضمن الإلتزام بالدستور والقانون لحماية الحقوق والحريات العامة.

المبحث الثاني: إشكالية التمثيل والتفاعل السياسي في العراق بين الحزبُقراطية والديمقراطية

ترتبط النظريات الحديثة للديمقراطية ارتباطاً وثيقاً بفكرة التمثيل عندما لم يعد المواطنون يحكمون بشكل مباشر، وأصبحت الديمقراطية تعتمد على المطالبة بأن يقوم السياسيون بدور ممثلي الشعب، ومن ثم فإن التمثيل السياسي يعترف بالصلة بين هيئتين منفصلتين – الحكومة والمحكومين – ويقضي بأنه يتم التعبير عِبرَ هذه الصلة عن آراء الشعب أو تأمين مصالحه، غير أن الطبيعة الدقيقة لهذه الصلة هي موضوع خلاف عميق، من حيث قدرة التمثيل أن يؤمن دائماً حكماً ديمقراطياً[١].

[١] نرجس طاهر و دنيا بن رمضان، صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم – السويد، ٢٠١٣، ص ٢٨.

[١] أندرو هيوود، النظرية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٦.

أولاً: أزمة التمثيل السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

يرى ألان تورين لا وجود للديمقراطية ما لم تكن تمثيلية، واختيار الحاكمين اختياراً حراً من هيأة الناخبين، ولا يكون الاختيار ذا معنى ما لم يكن هؤلاء المحكومون قادرين على التعبير عن طلبات مُعيّنة، وعن ردود فعل أو احتجاجات محددة منشأها المجتمع المدني، لذا هناك شروط لازمة تجعل السياسيين يمثلون مصالح القوى المجتمعية الفاعلة ومشاريعها المستقبلية. وحينما يكون مستوى المشاركة السياسية في أي مجتمع ديمقراطي متدني أو ما يسمى بالعزوف الإنتخابي، فإنه يؤشر لنا وجود خلل في الأسس المجتمعية للحياة السياسية، ووجود قوى سياسية لم تعد تتجاوب إلاَّ جزئياً مع الواقع الراهن، ما يجعل من المستحيل بناء الحياة السياسية على نقاشات وسجالات مابين الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية، ومن ثم عدم استكمال البناء الديمقراطي مما يجعله إشكالية مستحكمة يصعب ايجاد الممكنات الواقعية للنهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي[٢]. ويُعرف عالم الاجتماع السياسي موريس دوفرجيه التمثيل السياسي بأنه" منظومة سياسية إذ يُنتخب الحكام من المواطنين ويُعَدّون كممثلين لهم وفق قاعدة النمط الديمقراطي"[١]. أي أن التمثيل السياسي عبارة عن إجراءات ومراحل تصل في النهاية إلى عملية تفويض تهدف إلى التعبير عن أولويات الناخبين عبر آلية الانتخاب، إذ تترجم النتائج الانتخابية في تشكيل هيئات ومجالس تمثيلية تتولى رسم السياسة العامة، وفق الصلاحيات الممنوحة

---

[٢] الان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣-٧٦.

[١] موريس دوفرجيه، القانون الدستوري والنظم السياسية، ترجمة: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٩٩٢ ، ص ٦٥.

لها قانونا. وبذلك يشير دوفرجيه إلى التعبير عن أصالة فكرة التمثيل السياسي التي ترتبط ارتباطا أصيلا بفكرة الديمقراطية. وللتمثيل السياسي بُعد اجتماعي كونه "رباط حقيقي بين الرأي العام المتمخض عن آلية الانتخاب وتكوين الجهاز التمثيلي الذي ينتج عنه، وليس تعبيراً عن رباط بين أشخاص أحدهما موكل والآخر وكيل"[٢]. وفق هذه المقاربة نجد أن الجهاز التمثيلي هو "صورة معبرة عن مجموع الناخبين أي يملك الممثلون الخصائص والتصورات والآراء والمعتقدات التي يتمتع بها الرأي العام أو الناخبون"[٣].

إن جوهر التمثيل هو أن يخدم الممثل ناخبيه بممارسة "رأي ناضج" و "وعي مستنير"، وأن يعمل من أجل مصلحة الجميع، وأن لايشكل المنتخبون لأنفسهم مصلحة منفصلة عن مصلحة الناخبين، عبر التبادل المتكرر بين الممثلين وناخبيهم في شكل انتخابات منظمة. غير أن خطورة التمثيل تكمن في أنه يمنح الممثلين حرية كبيرة في التحكم في حياة الآخرين، وهناك خطر، بشكل خاص، بأن يصبح السياسيون معزولين عن الضغوط الشعبية، وينتهي بهم الأمر بالتصرف طبقاً لمصالحهم الأنانية، وبهذه الطريقة يمكن أن يصبح التمثيل بديلاً عن الديمقراطية[٤].

---

[٢] موريس دوفرجيه، القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٥-٧٦.

[٣] فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦ ، ص ٤١١.

[٤] أندرو هيوود، النظرية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٧-٤٠٠.

ثانياً: تناقضات التمثيل السياسي في المجتمع العراقي

١- إرادة الشعب في الواقع تعبير عن إرادة الفئة المهيمنة.

يكمن التناقض في كون النائب يمثل مَن لم يقترع له وهو ملزم بحكم الواجب. أما تمثيله لناخبيه الفعليين فإنه أمر غير مؤكد، وقد يكون مرفوض وفق النظرية التمثيلية، لأن الأصول الفلسفية للنظرية تقوم على قاعدة إجراء الانتخاب محلياً والتمثيل قومياً، ويصبح بحكم هذه القاعدة ممثلاً للأمة جمعاء، ويشرع لها. وقد تكون اعماله المستوحاة من المنظار القومي متعارضة مع مصلحة أبناء الدائرة التي انتخبته. والدافع لهذه الأفكار هو المذهب الفلسفي العقلاني الذي يقدم الطابع الكلي وما هو عام على الجزئي والخاص. وبموجب ذلك على الناخب أن لا يتوقع استجابة النائب لمطالبه بل لمطالب الأمة وإرادتها، ولما كانت الأخيرة لا معنى وضعي لها تصبح في الواقع تعبيراً عن إرادة الفئة المهيمنة، وتصبح المصلحة العامة تعبيراً عن مصلحة الفئة السائدة، التي تُكَوِّن الأكثرية، أو الأكثر حنكة وتدبيراً. ولما كانت النتائج غالباً ما تأتي من دون المستوى المطلوب، يتولد القلق والشك عند الناخبين حول إمكانية تحقيق الديمقراطية وحول جدوى عملية التمثيل[١].

وفي ظل انسياق الأحزاب السياسية العراقية واندفاعها وراء تعظيم مواردها السياسية والاقتصادية، أصبح التمثيل غاية لضمان استمرار تدفق تلك الموارد، واستخدم وسائل متعددة للحفاظ على الوضع القائم، ومواجهة أية محاولة للتغيير بذريعة الشرعية الانتخابية، التي تآكلت تدريجياً بسبب تدني مستوى فاعلية الحكومات المتعاقبة في تحقيق سياسات عامة من شأنها أن تحقق الإستقرار

[١] إيليا حريق، الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٩-٤٠.

والرفاه للمواطنين، لذا شهدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العام ٢٠١٨ انخفاض نسبة التصويت عن الانتخابات السابقة وبحسب ما صدر من الجهات الرسمية بلغت ٤٤%، وهو ما يؤشر لنا عدم اقتناع الناخبين بمن يمثلهم والتعبير عن إرادتهم.

٢ – الإطاحة بالتعددية السياسية.

لا يقتصر التمثيل على التناقض والفوضى الفكرية، بل يطيح بالتعددية السياسية، لا سيما في نظام حزبي يشجع على التشظي، ولا توجد فيه معايير واضحة لتشكيل الأحزاب السياسية، وقانون انتخابي يدعم التعددية المفرطة، فالإتجاهات السياسية المختلفة تمثل تفضيلات فئات مختلفة من الشعب، بل أن تفضيلات ناخبين توجه سياسي معين في السياسة العامة تختلف من ناخب لآخر، ومن ثم لا يكون التمثيل مصداق واقعي لتفضيلات جمهور الناخبين، ذلك أن مطالب الناخب وأهوائه ومصالحه لا يمكن أن تتماهى كلياً مع منظومة خيارات المرشح أو مع خيارات الآخرين من الناخبين، وفي بيئة انتخابية فوضوية لا تنتج أغلبية، وتعتمد على تكوين حكومات إئتلافية تصبح التعددية السياسية مجرد دعاية انتخابية لا وجود لها في الواقع ولا تكترث نتائج تحالفاتها بتفضيلات جمهورها، وما شهدته الحكومات المتواترة والمتعاقبة على الحكم في العراق بعد العام ٢٠٠٣، من تحالفات يدل بوضوح على أن الأحزاب السياسية لا تكترث لرغبة الناخبين، إنما تكون مصالحها الحزبية من ضمن الأولويات، ففي الوقت الذي تكون توجهاتها في الانتخابات مختلفة، إلا أنها في تشكيل الحكومة تتماهى فيما بينها ليس على أساس تطبيق برنامج حكومي يمثل تفضيلات الناخبين في

السياسة العامة بقدر ما يمثل تفضيلات الأحزاب السياسية لتعزيز سلطتها وتعظيم مواردها باقتسام الوزارات قسمة الغرماء[١].

٣- الانتخابات لا تمنح المواطن الشعور بالأمن والإستقرار.

عندما تقتصر العملية الديمقراطية على استمرار إجراء الانتخابات بشكل دوري مُختزلةً بذلك كل القيم الديمقراطية، عبر جعل الانتخابات غاية وليست وسيلة، لتحقيق أهداف وطموحات الناخبين، وتتحول الديمقراطية إلى ارقام انتخابية تخلق معادلة المؤسسات التمثيلية، سوف تؤدي إلى خلق المشاكل المعقدة المتسمة بالغش وتغطية الحقائق، فالديمقراطية الانتخابية ليست بالضرورة ضامنة للحرية، وحقوق المواطنين والقضاء المستقل[٢]. وتصبح مخرجات الديمقراطية الانتخابية خطرة ليس فقط على حقوق المواطنين وإنما على السلطة نفسها في حال غياب الشفافية الانتخابية على تزوير الانتخابات وشراء الأصوات، وفي هذه الحالة يخرج الزعماء والنواب المنتخبين من دائرة الاختيار أو التمثيل الشرعي الذي تشترطه الديمقراطية، والواقع الانتخابي في العراق يشير إلى غياب الثقافة الانتخابية، فبمجرد وصول الزعماء واعضاء الاحزاب السياسية الى مقاعد البرلمان تحدث القطيعة بينهم وبين المواطنين، ويفقد المواطن الإحساس والشعور بالأمن والاستقرار[١]. وكذلك يتولد الخوف من الانتخابات في المجتمعات التي لاتشكل أغلبية مجتمعية، إذ تشتد الانشقاقات في

---

[١] ينظر: إيليا حريق، الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠-٤١.

[٢] اريك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: أكرم حمدان و نزهت الطيب، دار العربية ناشرون ش.م.ل.، الدوحة، قطر، ٢٠٠٧، ص١٠٢.

[١] ربيع سهيلة، مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزائر،٢٠١٧، ص ٥٢.

المجتمع، أو يسود تباعد في الهويات والاتجاهات، وتأخذ النتائج الانتخابية طابعاً عدوانياً يهدد المواطنين، وذلك أنه إن لم يكن هناك وحدة حال بين الناخبين في دائرة انتخابية ما، يصبح صوت ناخب من الناخبين سيفاً مسلطاً على الناخب الآخر، فالتمثيل في المجتمعات المنقسمة إثنياً، يؤدي إلى فرض إرادة الآخر، فتكون العملية الانتخابية مشحونة بمشاعر الخوف وتعتريها المخاطر، وأخطر ما فيها أنها تشتمل على مبدأ التدخل في شؤون الآخرين[٢].

ثالثاً: إشكالية التفاعل بين الشرعية الانتخابية وشرعية الإنجاز.

يعتقد أرسطو أن الحكم يكون شرعياً فقط عندما يعمل لصالح المجتمع ككل، وليس من أجل المصالح الأنانية للحكام، وبالنسبة لموريس دوفرجيه، يكون شرعياً كل نظام سياسي يمتثل للإجماع الشعبي، وفق هذا المنظور، يكون شرعي ليس فقط النظام الذي يعمل وفقاً لقيمهِ الخاصة، وإنما ذلك الذي يستجيب على الأقل بشكل ضمني، للتطلعات الشعبية[٣]. لذا فإنّ معيار القيمة الاجتماعية للسلطة، هو مقدار ما لديها من مقبوليّة مجتمعية، لذلك بإمكان كلِّ سلطةٍ مشروعة أن تحقق القدر الضروري من الاستقرار لأداء وظائفها السياسية والتنموية؛ إذِ أن الاستقرار تعبير عن حالة من الثقة المُتبادلة بين السلطة والقاعدة الأعرض من المجتمع [٤].

---

[٢] ينظر: إيليا حريق، الديموقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤١-٤٢.

[٣] نقلاً عن: الموسوعة الفلسفية، مفهوم الشرعية - The Concept of Legitimacy - ، https://political-encyclopedia.org/dictionary.

[٤] عبد الإله بلقزيز، في شرعية الإنجاز، في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠. https://www.skynewsarabia.com/blog/1373177

ومن أهم وسائل بناء الشرعية هي الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع، وفي تحقيق أهدافه، لتوفير قدراً من الاستقرار السياسي والاجتماعي[١].

إن شرعية أي نظام سياسي معاصر تجد أساسها في قدرته على الاستجابة لخيارات المواطنين وعلى قدرته على التوافق مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وكذلك قدرته على الاستجابة لآمال وتطلعات الناس في الحياة الكريمة، كما أن الشرعية السياسية ليست شيئاً جامدا، بمعنى أنها إما أن توجد أو لا توجد على الإطلاق، وإنما هي عملية قابلة للنمو والتطور أو على العكس قد تكون قابلة للتآكل والانعدام. فقد يستولي نظام سياسي معين على السلطة بشكل غير شرعي، ولكن بمرور الوقت قد يكتسب هذا النظام مشروعيته من قبول المحكومين به، بحيث يصبح قائماً على الرضا والإقناع، والعكس صحيح فقد يصل نظام سياسي إلى السلطة بطريق مشروع ويكون متمتعاً بالقبول الاجتماعي، ولكنه بمرور الوقت قد تتآكل تلك الشرعية أو يفقدها تمامًا، ما يعني إن الشرعية ليست مكتسبًا وقتيًا تحصل عليه الأنظمة بمجرد تجاوزها الإجراءات القانونية لوصولها لسدة الحكم، وإنما هو مكتسب ينبغي عليها العمل دائمًا من أجل تكريسه والإبقاء عليه. والعامل الأساسي في إضفاء الشرعية من عدمه هو قدرة هذا النظام أو ذاك على التوافق والانسجام مع قناعات وتطلعات الأفراد الذين يعيشون في كنفه، والشرعية بهذا المعنى أوسع من مجرَّد التأييد أو المعارضة، إذ قد يكون هناك من يعارض السلطة، وقد يتذمر الناس من بعض قراراتها وسياساتها، ولكن هذه أمور طبيعية، بل وحتمية وهي لا تنفي شرعية السلطة، طالما شعر المواطنون أن السلطة في توجهها العام سلطة وطنية

[١] سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في مجموعة باحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٠٧.

منسجمة مع عقيدة وتاريخ وقيم المجتمع، ومخلصة بوجه عام لإرادة الشعب ومستجيبة لتطلعاته[٢]. إنّ شرعية الإنجاز يؤسسها أداؤها الناجع في البناء والتنمية، ويعبر عنها ما تتمتع به السلطةُ المنجِزة من مقبولية لدى الرأي العام. هذا هو المعيار، إنه معيارٌ ماديّ. وغنيّ عن البيان أنّ شرعية الإنجاز هذه لا تكون إلاّ لدى نظامٍ سياسي يملك مشروعاً وطنياً ويخوض في تحقيقه[١].

مما تقدم سلفاً وباستقراء الواقع السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، الذي يعاني من الفساد وتمدد سلطة الأحزاب فوق سلطة الشعب، يتضح أن هناك أزمة شرعية يعاني منها النظام السياسي، وهي كما يعرفها لوسيان باي، انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء الحكومة، والذي ينجم عن خلافات حول ماهية الطبيعة الأمثل والأنسب للسلطة في النظام السياسي، فأزمة الشرعية وفق لوسيان باي هي ذلك الإنهيار والاضطراب الذي يحدث في البنى السلطوية للنظام السياسي، وينعكس سلباً على الأداء الحكومي نتيجة تضارب أو عدم ملائمة الادعاءات الخاصة بحق القيادة في السلطة، وهذا بسبب استناد مبرراتهم الايديولوجية أو دعواهم بشأن الحق في السلطة إلى قراءات غير مقبولة للتاريخ أو تنبؤات خاطئة بالتطورات المستقبلية.

ومن هنا يرى كارل دويتش أن أزمة الشرعية ليست متعلقة فقط بالجانب الايديولوجي المبرر للقيادة بحق ممارسة السلطة، ولا بالجانب القانوني المتعلق

---

[٢] إبراهيم الغيطاني، شرعية الإنجاز: التحديات الاقتصادية لبقاء الأنظمة الحاكمة، **https://www.almasryalyoum.com/news/details/319438.٢٠١٣/٧/٧ في .**

[١] عبد الإله بلقزيز، في شرعية الإنجاز، https://www.skynewsarabia.com/blog/1373177.٢٠٢٠ في ٢٠ سبتمبر

بكيفية الوصول إلى السلطة، بل هي عنده متعلقة بالعناصر البنيوية الثلاثة التي تقوم عليها الشرعية، وهي[٢]:

١- العنصر الدستوري: وهو المتعلق بمدى توافق طريقة وأسلوب الوصول إلى السلطة وممارستها مع مبادئ البلاد الدستورية.

٢- عنصر التمثيل: وهو المتعلق بمدى اقتناع المحكومين بالذين يمثلونهم في السلطة وقبولهم بهم.

٣- عنصر الإنجاز: وهو المتعلق بمدى انجاز السلطة لما هو منتظر منها من قبل المحكومين.

رابعاً: ممكنات الخروج من النزعة الاختزالية للديمقراطية والانتقال نحو البناء الديمقراطي المفتوح.

شهدت الحياة السياسية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية وإلى الوقت الراهن أحزاباً حاكمة لا تتسامح اطلاقاً في بلورة تعددية سياسية تعكس مختلف التيارات السياسية والفكرية في المجتمع[١]. ولذلك ارتبطت الظاهرة الحزبية بالسلطوية، وفي كثير من الأحيان، كانت الأحزاب السياسية أهم أداة من أدوات العنف البنيوي، والتضييق على الحريات، وعامل إفساد للحياة السياسية والمؤسسية، عبر إشاعة وتكريس سلوك الإذعان، والزبونية وشراء الضمائر،

---

[٢] **Karl W. Deutsch, Politics and Government: How People Decide Their Fate, ought on Mifflin School, 1980, P, 13.**

[١] نقلاً عن: محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة في مُمكنات الخروج من التسلُّطية وعوائقه، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ص١٢٢.

وهو ما انتج مجالاً سياسياً مغلقاً متحكماً فيه، نابذاً لكل مبادرة حزبية أو مجتمعية فيها رغبة في الاصلاح أو التغيير[٢].

وهكذا لم يكن ممكنا في ظل التسلطية لاسيما في حكم حزب البعث المنحل (١٩٦٨-٢٠٠٣)، توافر شروط العمل السياسي الحزبي الطبيعي، ما زاد من تغولها وتجبّرها، ووصولها لمرحلة الدكتاتورية، وما سمح لها بعنف لا مثيل له، بمنع إقامة مجال عمومي سياسي تتنافس فيه الأفكار والبرامج، ويسمح ببلورة مُمكنات المشاركة السياسية. وبعد العام ٢٠٠٣ كان أثر السلطوية واضحاً في العقل السياسي العراقي، إذ ولَّد المناخ السياسي تكوينات حزبية ضعيفة ذاتياً وعاجزة عن إدارة الدولة بسبب العجز الديمقراطي داخل مكوِّناتها، وافتقارها إلى مشروع سياسي، وإلى قاعدة اجتماعية حاضنة، تنوء تحت بيروقراطية ثقيلة، فضلاً عن وضعيات الاستتباع لجهات داخلية وخارجية، لذلك فإن تأهيل الأحزاب السياسية لكي تتحول إلى فاعل سياسي اجتماعي في مسار عملية البناء الديمقراطي تتطلب القطع مع ما يؤسس للعقل السياسي العراقي من قبيلة وغنيمة وعقيدة.

إن أهم وأكبر فاعل في الانتقال نحو البناء الديمقراطي، الذي يتمأسس على المجال العام والنقاش العقلاني، والتواصل مابين صانع القرار والجماهير، تجسده مؤسسات الدولة، وتقف على رأسها الحكومة، تلك التي تتمكن من القطع مع أصول وآليات الاستبداد لتتحول إلى دولة حديثة برؤية معاصرة تعتمد على مبدأي التعاقد والتمثيل: تعاقد مختلف الفاعلين والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أسس غير تلك التي اعتمدتها الدولة التسلطية، من طائفية،

[٢] عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ص٢٤.

وقبلية، وعشائرية، وإنما تقوم على أساس المواطنة بوصفها المرجع والقاعدة التي تجعل المواطنين متساوين جميعهم أمام القانون. ويعبر التمثيل عن الإرادة الجماعية التي تفرزها انتخابات حرة ونزيهة تمثل التعددية السياسية والثقافية التي تتمحور حول الأهداف الوطنية، وحاجات الناس. وحين يستند النظام السياسي إلى شرعية أساسها التعاقد والتمثيل، وينخرط في سيرورة تحديث سياسي يوفر شروط تنمية إمكانات أجهزة الدولة لتطوير أدائها، ورفع مستوى فاعليتها، فإنها تتحول إلى فاعل حاسم في سيرورة الانتقال من التسلطية التقليدية بميكانزماتها القسرية إلى الديمقراطية التشاركية المساهمة في إعادة بناء مجال سياسي أساسه الحوار والنقاش العقلاني الذي يستند إلى قاعدة المواطنة[١]، وهذا الأمر كما نعتقد يفترض تحقيق الآتي:

١- تعزيز سلطة الدولة القانونية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطة التقليدية (القبلية، العشائرية، الطائفية والقومية) وقوتها في الحياة السياسية.

٢- استقلال المؤسسات السياسية عن هيمنة وسطوة الأحزاب السياسية ودعم صلاحيات التخصصية لدعم عملية البناء الديمقراطي.

٣- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل، واحترام الآراء المعارضة كونها تسهم في تقويم العمل السياسي.

---

[١] محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة في مُمكنات الخروج من التسلُّطية وعوائقه، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

٤- زيادة كفاءة وفاعلية النظام السياسي عبر الاستجابة للمطالب الشعبية وتحويلها إلى سياسات عامة تلبي حاجات المجتمع وتواكب التطور الحتمي لبنية المجتمعات وانماط الحياة.

الخاتمة:

إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة، فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، وهذا يعني أن مقاربة الديمقراطية في بلد ما يجب ألَّا تقتصر على التمظهرات الخارجية للمؤسسات السياسية، بل يجب الغوص داخل البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفيفة للتعرف عما إذا كانت قد تمثل قيم الديمقراطية أم لا، فالديمقراطية نهج وأسلوب يُتبع سواء داخل مؤسسات الدولة لتوسيع رقعة الحريات السياسية وتعزيز المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، أم داخل المنظمات غير الحكومية وفي الحياة العامة وفق ضوابط محددة.

إن عملية التحول نحو البناء الديمقراطي في المجتمع العراقي تستلزم توافر مجموعة من المؤشرات ينبغي تفعيلها لكي تؤسس ثقافة سياسية واعية على النهوض بمستلزمات الديمقراطية، ومن بين هذه المؤشرات وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي هو بالأساس تركيبة مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية ووجود انسجام متكامل بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، ذلك أن العكس يحدث انعكاسات سلبية تهدد الديمقراطية وأمن النظام الاجتماعي ككل، فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة....الخ يتطلب بالمقابل وجود ثقافة

سياسية تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها، يضاف إلى هذه المؤشرات عملية البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة وضرورة المشاركة في الحياة السياسية بالشكل الذي يقود إلى بناء ثقافة سياسية واعية لحاجات ومتطلبات الشعب، وفي ضوء ذلك ينبغي للدولة أن تقوم بدور المراقب المباشر لتطبيق الديمقراطية فهذا الدور ينبع من كونها البيئة التي تجري فيها عمليات التفاعل الديمقراطي والمحرك الأساس للقوى والانتماءات الأخرى لكي تؤدي دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهذا الدور المباشر وغير المباشر للدولة ينبغي أن يستلزم وجود قوة ليس بمعنى السلطة والقهر وإنما القدرة الفاعلة في التأثير في بنية ومكونات المجتمع.

Abstract:

The political institutions in Iraq after 2003 suffered from a structural defect related to the nature of Iraqi society, which was not accustomed to democracy as a method of governance, so work was not done to develop this society and transform it from a traditional society to a developed one, as tribal customs and traditions remained controlling the state administration, and power was centralized However, the parties, which worked to tighten control over the state and society, as they were based on quotas and identity tendencies, In governance, which led to the state's slackness, the ineffectiveness of its institutions and political elites, the spread of political corruption, and weak oversight, as well as the society's subjugation behind a sub-identity, which in turn cast negative consequences on the political representation of citizens, as it was controlled by a number of factors that were not related to democracy It does not come close to citizenship, and the democratic process has been reduced to elections that did not achieve public policies for the preferences of the electorate, and parliamentarians, ministers and public administration moved away from achieving the goals of society, and thus the political system lost effectiveness between the voters and those who represent them, and the crisis of building democracy in Iraq aggravated.